المحاضرة السادسة:التغيرات المعاصرة والسياسة النقدية والتحديات التي تواجهها

ومن أهم هذه التغيرات نوردها في الأتي :

1-الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات : أدى التقدم العلمي والتكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين إلى حدوث تطورات متلاحقة وتداخل في التطبيقات التكنولوجية. فقد أدى التقدم في علوم الإلكترونيات وفي تكنولوجيا تصنيع الدوائر المدمجة والكمبيوتر وبرامجه والاتصالات إلى سرعة نقل البيانات وتبويبها وتحليلها حتى تغطي مجالات متعددة مثل الاقتصاد والبنوك والصناعة والدفاع والزراعة والطب والبيئة..... الخ.

وقد أدت التطورات التكنولوجية في الحاسبات الآلية والمعالج الدقيق والبرامج إلى تطورات في شبكات الاتصالات من جهة ، وإلى إمكانية تبادل المعومات بين شبكات الكمبيوتر من جهة أخرى . ثم تطورت هذه الشبكات في السنوات الأخيرة لتربط بين أجهزة الكمبيوتر على مستوى العالم بظهور شبكات الإنترنت والتي أمكن من خلالها نقل البيانات والرسومات والصور والصوت بصورة رقمية.

وقد صاحبت بدايات الثورة العلمية والتكنولوجية اكتشافات الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية للاتصالات. وقد استخدمت شبكات الإنترنت مع منظومة من شبكات الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات لتكوين ما يعرف باسم "الطريق فائق السرعة لنظم المعلومات *Information System Super High way*" وذلك لنقل المعلومات بسرعة فائقة وكثافة عالية.

وفي تطورات أخرى استخدمت مواد جديدة كالألياف البصرية لنقل الاتصالات في شبكات الاتصال الأرضية. وزاد استخدام شبكات الميكروويف لنقل الاتصالات بتكلفة أقل.

فعلى سبيل المثال استفادت المؤسسات المالية والبنوك والشركات الصناعية والتجارية من سرعة انتقال البيانات والمعلومات والمعرفة بصورة مكثفة بين أفرعها على مستوى العالم ، مما أدى إلى تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة حيث :

- أمكن دعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة لربط الحسابات الآلية ، وتبادل البرامج والبيانات والمعلومات والصور ، ونقلها بكميات كبيرة لحظياً إلى أماكن متعددة في وقت واحد .
- أمكن نقل المعلومات المالية المتغيرة لحظة بلحظة ، وتبادلها بين أسواق المال وأفرع البنوك ، وبين المساهمين والشركات مما يخدم حركة الاستثمار والتنمية المحلية والعالمية ويشجع المدخرات على التوجه للاستثمارات الأفضل مما يدعم حركة الاستثمار والتنمية.
- أمكن للشركات الصناعية والتجارية الإعلان عن نفسها ومنتجاتها في شبكات الإنترنت وتحول جزء كبير من التجارة إلى تجارة إلكترونية *E- Commerce* ، وقد أمكن توفير ملايين من الدولارات نتيجة نقل هذا الكم الهائل من المعلومات والإعلانات خلال شبكات الاتصال وهي أقل تكلفة. وقد وفر ذلك أموالاً أمكن استثمارها لتحقيق قدرة تنافسية فعالة كما قدمت خدمة عظيمة لمجتمع المستهلكين حيث وفرت وقتاً للبحث عن بدائل أقل تكلفة.

أمكن للخبراء والاستشاريين من الاقتصاديين والمهندسين والعلميين توسيع نطاق خدماتهم الاستشارية وقدراتهم على الإشراف من خلال اتصالهم اللحظي عبر شبكات الإنترنت والتليفون المحمول بشركائهم مما عظم من إمكانية الاستفادة من معلوماتهم ومعارفهم.

2-عولمة وتحرير أسواق رؤوس الأموال :لم يكن للعولمة المالية أن تنمو و تتسارع دون أن يتزام بتنامي الرأسمالية المالية، فقد نمت هذه الأخيرة من خلال نمو و تطور صناعة الخدمات المالية بتركيبتها الهيكلية المصرفية و غير المصرفية، كالبنوك التجارية، و شركات التأمين و إعادة التأمين، و صناديق الاستثمار،...الخ. كما أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي صرف، و يتجلى ذلك من خلال توظيفها لرؤوس الأموال لا استثمارها، كما تحقق ريعا في الأوراق المالية أكثر من أن تحقق الأرباح في المشاريع الإنتاجية. وهو ما يعكس أن حركة رأس المال في السواق العالمية لم تعد مرتبطة بحركة التجارة العالمية، بل أصبح لها كيانها و آلياتها و دورتها الخاصة بها.

و يمكن ربط تنامي الرأسمالية المالية بما تم تسميته بـ " **الاقتصاد الرمزي**" الذي تحركه مؤشرات البورصات العالمية، و يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة و أسعار الصرف، و موازين المدفوعات، و التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، و معدلات البطالة.

وتحرير أسواق رؤوس الأموال هو تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهو إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل على الحدود الوطنية .

وتحرير رأس المال يمكن أن يشمل على عدة نقاط نورده في التالي :

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق رؤوس الأموال المالية ؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية ؛
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية ؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهي تشمل ودائع غير المقيمين وعلى إقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) ، وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج) ؛
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

ويمكن لتحرير حساب رأس المال أن يتم بشكل واسع لكل هذه المعاملات ، كما أنه أن يكون جزئيا ليشتمل على بعض أنواع المعاملات السابقة ، أي يمكن للبلد أن يحرر بعض مكونات حساب رأس المال بميزان مدفوعاته بينما يحتفظ بقيود على بعضها الأخر.

3- تحرير تجارة الخدمات:يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة (عبور حدود) وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات. إن قيود تجارة الخدمات تأتى من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقرها الدولة ، وقد سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات ، ومن المتوقع أن يتم التحرر من

القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ بدء إنفاذ اتفاقية الخدمات ، والمبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المبدأ الأول : مبدأ الدولة الأولي بالرعاية *(Most Favoured Nation)*:** نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية ، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فان أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استثنت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التى تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات ،ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة فى الخدمات.
- **المبدأ الثاني :مبدأ الشفافية: *Transparency)*** تلزم اتفاقية التجارة فى الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية ، وينبغي أيضاً نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها ، ويجوز لأي عضو الحق فى إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثراً فى تنفيذ بنود الاتفاقية.

ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنوياً على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

- **المبدأ الثالث : مبدأ التحرير التدريجي *Progressive Liberalization*:** يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين ، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

- **المبدأ الرابع: مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:** يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:
  - ✓ تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية؛
  - ✓ تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛
  - ✓ تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.
- **المبدأ الخامس :مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:** تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضاً بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية الخدمات في الآتي:

- قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور ؛
- الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية؛
- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية والشيكات المصرفية؛
- الضمانات والالتزامات؛
- الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال والشيكات – الكمبيالات – شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية؛
- المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار ؛
- سمسرة العملات؛
- إدارة محفظة الأوراق المالية؛
- الاحتفاظ بالأوراق المالية؛
- خدمات الائتمان؛
- خدمات الحفظ في الخزائن ؛
- أعمال السمسرة في النقل، خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية .

ويستبعد من ذلك الخدمات المالية التي تتم في إطار السلطات السيادية للحكومة وهي :

- ✓ أنشطة البنوك المركزية فيما يختص بتنفيذ السياسة النقدية وسعر الصرف؛
- ✓ الأنشطة التي تشكل جزءا هاما من نظام حكومي للضمان الاجتماعي أو المعاشات ، أو أنشطة تمارسها مؤسسة عامة باستخدام موارد حكومية.

4-إتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية :إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تتمثل في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضائل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية،أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

وتعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشمل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم و 80% من سكانه وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، وهذا يعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات على الاقتصاد العالمي.

4-1-الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.

4-2-إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة *NAFTA* : وهي اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تم التوقيع عليها سنة 1994 بين ثلاث دول متجاورة هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك. تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم.

4-3-السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية *MERCOSUR* : أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنتين ، البرازيل ، الأورغواي ، الباراغواي ، بوليفيا ، الشيلي ، وتضم هذه الدول 227 مليون نسمة ، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية ، إذا تبلغ حوالي 3 % ، بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم.

4-4-تجمع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN : أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفليبين ، سنغافورة، تايلندا ، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من : بروناي ، فيتنام ، ميانمار، لاوس ، وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 ، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي.

يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25% من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية 36% من إجمالي تجارته مع العالم.

4-5-التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك *APEC* : أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة ، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية 2010 (بالنسبة للبلدان المتقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) ، وهو يضم 18 عضوا ، 6 أعضاء من تجمع ASEAN وهم : إندونيسيا ، ماليزيا

الفليبين ، سنغافورة ، تايلاندا، بروناي، وأعضاء *NAFTA* الثلاثة إضافة إلى كل من : أستراليا ، نيوزلندا ، اليابان ، تايوان ، هونغ كونغ ، الصين ، الشيلي ، كوريا الجنوبية.

يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60 % من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي.

4-6-منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين *AFTA* : تم التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة من ألسكا إلى أرض النار وذلك في غضون عشر سنوات أي قبل عام 2005.

5-إنتشار البنوك الإسلامية : البنوك الإسلامية في ظل التطورات العلمية المتسارعة الجديدة أصبحت ضرورة اقتصادية ملحة لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة)، ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية ؛بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج ،ولا شك أن البنوك الإسلامية بهذه الصفة والميزة التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية تتعرض لمجموعة من التحديات التي تواجه سير طريقها وعملها ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان هذه التحديات؛بغية الوصول إلى علاج ناجع ؛ للتغلب على هذه التحديات من خلال اقتراح عدد من الحلول الناجعة للتصدي ومواجهة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية.

5-1-نشأة البنوك الإسلامية :إعتمدت البنوك منذ نشأتها علي التعامل بالفوائد أخذا وعطاء ، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) .

و باجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلي الفوائد أخذاً وعطاءً وانطلاقاً من الآية الكريمة **{الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }**البقرة275 وبنيت فكرة البنوك الإسلامية علي مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة وأخيراً تقوم علي أن الربح وقاية لرأس المال .

إن الدراسات والنماذج المختلفة التي أظهرها الاقتصاديون الإسلاميون والتي كانت قد بدأت في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي تحولت إلي واقع بظهور أول بنك إسلامي على يد الدكتور أحمد نجار وهو بنك ميت غمر بمصر في عام 1963 و المبني على نظام الادخار الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وبالرغم من عدم نجاح هذه التجربة بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المُسلمين في إيجاد البديل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

في عقد السبعينات توالت ظهور البنوك الإسلامية للوجود فأنشأ المصرف الإسلامي للتنمية (كمصرف إسلامي دولي) في مدينة جدة بالسعودية سنة 1974، تلاه مصرف دبي سنة 1975 ليتأسس بعده مصرف فيصل الإسلامي بمصر سنة 1977 ، ثم توالت في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق آسيا واستراليا مروراً بإفريقيا وأوربا و انتهاءا بأمريكا .

2-5-العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية: هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:

- ✓ ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- ✓ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛
- ✓ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- ✓ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

6-تحديات السياسة النقدية : نظرا للتحولات التي تعرفها بيئة السياسة النقدية ، فقد ظهرت مجموعة من التحديات تواجه السياسة النقدية، ومن أهم هذه التحديات إشكالية تعارض أهدافها إذ لايمكن تحقيقها مجتمعة ، ناهيك عن التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي .

6-2-إشكالية تعارض أهداف السياسة النقدية : تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، لكن في الواقع لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف دفعة واحدة ، فهناك تعارض بين هذه الأهداف مما يضع السلطات النقدية في وضع صعب وهذا ماسيتضح مما يلي :

- ✓ يوجد تعارض بين هدف الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق النمو ، وهذه نقطة خلاف بين الاقتصاديين فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لايتحقق إلا إذا كان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار ، وبالمقابل يوجد الرأي القائل إن إرتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسيع النشاط الاقتصادي .
- ✓ هناك تعارض بين هدف إستقرار الأسعار وتخفيض البطالة ، وسعي السلطات النقدية إلى تخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية ، فتتساهل في منح القروض ويزداد اعرض النقدي وتنخفض أسعار الفائدة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب ، فترتفع الأسعار ويعم التضخم ، وبالتالي فإن تحقيق أحد الهدفين يتطلب التضحية بالأخر.
- ✓ قد يحدث تعارض بين تخفيض البطالة وتحقيق التوازن الخارجي ، فإتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ، وهذا مايؤدي إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يحدث خللا في ميزان المدفوعات ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن إتباع السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى إرتفاع الدخول وزيادة الاستيراد الذي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

2-6- تحديات تواجه الجهاز المصرفي : ومن أهم التحديات التي تواجهه نوردها في الآتي :

- ✓ إن تسارع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية ، وفي ضوء عراقة الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان وتواضعها في بلدان أخرى لاسيما النامية منها، يتطلب من مصارف هذه البلدان الاستفادة وبسرعة من تكنولوجيا الخدمات المالية ، سواء ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في مجال العمليات المصرفية ، لسد الفجوة بينها وبين مصاريف البلدان المتقدمة .
- ✓ إن تحصيل هذه التكنولوجيا والتكيف معها لايعتبر كافيا إذ يجب على هذه المصارف أن تأخذ زمام المبادرة وتسعى إلى الابتكار والتحديث في مجال الأدوات المالية والاستثمارية الجديدة ، حتى تواكب وتنافس المصارف العالمية.
- ✓ حتى تتعاظم الفائدة من التكنولوجيا الحديثة وإدخال أدوات مالية جديدة يتعين تحقيق مزيد من التحرير للعمل المصرفي ، وإزالة كافة العوائق التي قد تحد من إنطلاقته المنشودة، كي يكون قادرا على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء.

أسئلة للمناقشة

أجب عن الأسئلة التالية:

1- هناك عدة أهداف رئيسية للسياسة النقدية إلا أنها تختلف من دولة إلى اخرى ، ذكر أهم هذه الأهداف في : الجزائر، الدول العربية ، الدول الأوروبية .

2- هناك مناقشات عديدة لمسألة التعارض بين نموذج " إجماع واشنطن " أو ما تسمى بإصلاحات الجيل الأول وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في دول الجنوب من جهة أخرى، أذكر محاور هذا الجيل ؟، وماهي المشاكل الذي تعرض لها الجيل الأول ؟، وفي ظل هذه المشاكل ظهر مايسمى بالجيل الثاني ماسبب الرئيسي لظهورها ؟، ماهي أهم توجهاتها ومحاورها الرئيسية ؟.

3- لقد كانت مدرسة السياسة النقدية وفق الاطار النقدي *Menetary policy in Monetarist* بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية ، ونهضة كبيرة للإعتقاد بأن إقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة ، إذا حذر إقتصاديو هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحا وأنه يقوم على نظريات معيبة ، ولما كانت التدابير الماضية قبل عام 1961 بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دورا صعوديا بجانب السياسة المالية ، وإستنتج " ميلتون فريدمان" مجموعة من التدابير تمس القاعدة النقدية Base Monetary، أذكرها ؟.

4- ماهي أهم فرضيات نظريتي السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض

5- إشرح المصطلحات الاقتصادية التالية : المرض الهولندي، نموذج الأوز الطائر ، نظام الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق ، البانكور ،أونيتاس ، خطة فرنر.

6-تهدف اتفاقية بريتون وودز *(Bretton Woods Agreement Forex Markets)* إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية، ماهو التشابه في رأيك بين المشروعين الأمريكي والانجليزي حول بنود الاتفاقية؟، إلاأ ن عمل النظام النقدي الدولي الذي تمخض عن مؤتمر بروتن وودز له عيوب أذكرها

كما أن معاهدة ماستريخت هي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الاتحاد الأوروبي ، والتي وقعت في ماستريخت ، وهي مدينة في هولندا . تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير لعام 1992 ، من قبل 12 من القادة . تعكس المعاهدة للنوايا الجدية من جميع البلدان من أجل إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي المشترك .

- ماهي المعايير التي يجب على الدول تحقيقها إن أردت الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية ؟.
- من جراء هذه المعاهدة تم أنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية (IME) في جانفي 1994 ماهي مهامه؟.
- في صدمة صباحية للعالم، حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن عباءة الاتحاد النقدي الأوروبي بنسبة 52%، بعد حملة هيمنت عليها الهجرة والاقتصاد، كدوافع قدّمها معسكر المعارضين للبقاء لمواطنيهم، كي يضعوها في الاعتبار أثناء ذهابهم للاستفتاء التاريخي، ماهي في رأيك الأسباب الرئيسية للانفصال ؟.